وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٥٨ لسنة ٢٠٠٥ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة أسيوط
والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة أسيوط جلسة ٢٠٠٥/٤/٢٧ باعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٥/٨/٢٨ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة أسيوط والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٤ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٢٠٦٠٧٠٠,٦١ جنيه (فقط اثنان مليون وستون ألفًا وسبعمائة جنيه وواحد وستون قرشًا لا غير) وجملة المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٨٥٨٠٩٢,٠١ جنيه (فقط ثمانمائة وثمانية وخمسون ألفًا واثنان وتسعون جنيهًا وقرش واحد لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات بما فيها فائض إيرادات السوق مبلغ ١٢٠٢٦٠٨,٦٠ جنيه (فقط مليون ومائتان واثنان ألفًا وستمائة وثمانية جنيهات وستون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٤/١٢/٣١ مبلغ ٦٩٢٤٢٢٤,٢٢٩ جنيه (فقط ستة ملايين وتسعمائة وأربعة وعشرون ألفًا ومائتان وأربعة وعشرون جنيهًا ومائتان وتسعة وعشرون مليمًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٥/٨/٢٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية
لواء/ اسامة مازن